

Distr.: General  
17 October 2017  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

### أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بمقتضيات الفقرة ٣٢ من قرار مجلس الأمن ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أوصل إبلاغه بما يُحرز من تقدم في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة)، وأن أطلعه فوراً على أي انتهاكات خطيرة لجميع الاتفاقات الواجبة التطبيق. ويُقدّم التقرير أيضاً آخر ما استجد من المعلومات عن حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، على النحو المطلوب في الفقرة ٨ من القرار ٢٣٥٢ (٢٠١٧). ويشمل الفترة الممتدة من تاريخ صدور تقريره السابق (S/2017/649) في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى غاية ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

### ثانياً - أبيي

#### ديناميات النزاع والحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل النزاع في منطقة أبيي متسماً بأربعة اتجاهات. أولاً، وردت تقارير عن أعمال عنف قبلي على سبيل الوصول إلى المراعي والمياه خلال موسم الهجرة السنوية لقبيلة المسيرية، الذي يشكّل مصدراً مألوفاً لنزاعها مع قبيلة دينكا نقوك. ثانياً، شكّلت أنشطة الإجرام في سوق أمييت المشتركة مشكلة مستمرة تنطوي على احتمال أن تؤدي إلى تفاقم التوترات القبلية عند اختلاط أهالي القبيلتين في السوق وفي المناطق المحيطة بها. ثالثاً، استمرت حوادث الجرائم البسيطة الناجمة إلى حد كبير عن الحالة الاقتصادية السيئة في منطقة أبيي، وتشمل نقص سبل كسب الرزق وانتشار الأسلحة. رابعاً، يسهم وجود الجماعات المسلحة إمكانية في تأجيج حدة التوترات بين القبيلتين. وبصفة عامة، انخفضت حوادث العنف في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي تزامنت مع موسم الأمطار، مقارنةً بالفترة السابقة. وبصفة خاصة، سُجّل تراجع ملحوظ في أعمال العنف في سوق أمييت المشتركة، في أعقاب عمل القوة الاستباقي المنحى مع القبيلتين واتخاذها موقفاً عسكرياً قوياً، تعزّز في بعض نقاط التوتر. ورغم وقوع عدد من حوادث العنف، فإن الحالة الأمنية في المنطقة ظلّت هادئة نسبياً. غير أن الحالة استمرت في التقلّب نظراً لعدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وإرساء الوضع النهائي للمنطقة.



٣ - وخلال موسم الهجرة السنوية إلى الجنوب، وصل نحو ٣٥ ٠٠٠ فرد من قبيلة المسيرية إلى منطقة أبيي. وأدى تأخر هطول الأمطار إلى تأخير هجرتهم العكسية اللاحقة إلى الشمال، ولكنها اكتملت بحلول نهاية شهر تموز/يوليه. وكان لاستراتيجية منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها التي اعتمدها القوة، استناداً إلى خط فض الاشتباك الفاصل بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية تأثير فعال في الحد من العنف على نطاق واسع، رغم استمرار بعض أعمال العنف المتفرقة خلال موسم الأمطار. ووقع حادث سرقة مواشي خطير بين منطقتي فُولي وُثوداج، بالقطاع الشمالي، في ٢٧ تموز/يوليه، حين قام مهاجمون من قبيلة دينكا نقوك بقتل ثلاثة رعاة من قبيلة المسيرية وسرقوا ١٤١ بقرة. ورغم أن المهاجمين تمكنوا من الإفلات من قبضة دوريات القوة، فقد استردت البعثة ١٣٥ بقرة من الأبقار المسروقة وأعادتها إلى القبيلة.

٤ - واستمرت سوق أمييت المشتركة في النمو كمركز اقتصادي، وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية السيئة السائدة في جنوب السودان، حيث تتيح السوق سبل الحصول على السلع والخدمات التي لا تكون متوفرة أو تكون تكلفتها باهظة في ظروف أخرى. واستمر التصعيد الذي شوهد في حوادث العنف في محيط السوق في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه لفترة وجيزة. ففي ٢٧ تموز/يوليه، تعرّض رجلان من قبيلة دينكا نقوك لطعن في السوق؛ ونُقلا إلى المستشفى المحلي في بلدة أقوك، بالقطاع الجنوبي، حيث عولجت جروحهما. وفي اليوم التالي في السوق، أُلقت القوة، بناءً على معلومات حصلت عليها من تجار المسيرية، القبض على شخص من قبيلة المسيرية يُشتبه في ضلوعه في تدبير الهجوم. وسلّمت الشخص المعني إلى شيوخ قبيلة المسيرية في ٣١ تموز/يوليه.

٥ - وباستناداً لحدّة التوترات بين القبليتين، عقدت القوة في ٢٦ تموز/يوليه اجتماعين منفصلين الأول مع شيوخ قبيلة المسيرية في دفرة، بالقطاع الشمالي، والثاني مع شيوخ قبيلة دينكا نقوك في دكورا، بالقطاع الأوسط. وبفضل الاجتماعين، تمكنت القوة من استصدار اتفاق من كلتا القبليتين ينص على اللجوء إلى لجان السلام المشتركة في معالجة المسائل الخلافية. واجتمع شيوخ القبليتين في دكورا يوم ٢٧ تموز/يوليه حيث اتفقوا على الاستعانة بالآليات التقليدية في تسوية المشاكل القائمة. وكانت تلك هي أول مرة منذ عام ٢٠١١ يلقي فيها شيوخ قبيلة المسيرية الترحيب من قبيلة دينكا نقوك في دكورا.

٦ - وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتفقت لجنة السلام المشتركة التي تضم أفراداً من كلتا قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية على أن تدفع قبيلة دينكا نقوك ديّات لأهالي الأفراد الأحد عشر من قبيلة المسيرية الذين قُتلوا في هجومي ٢٢ تموز/يوليه و ٢٧ تموز/يوليه. ففي هجوم ٢٢ تموز/يوليه، قُتل ثمانية أفراد من قبيلة المسيرية على الطريق الرابط بين سوق أمييت المشتركة وبلدة دفرة، بالقطاع الشمالي (انظر S/2017/649، الفقرة ١١). وكانت التجارة في السوق قد عُلقَت في أعقاب ذلك الهجوم، وانفقت اللجنة أيضاً على أن يُعاد فتح السوق فوراً تجنّباً لأي مشاق أخرى على كلتا القبليتين. وكانت هذه هي المرة الثانية التي تُعلق فيها السوق في تموز/يوليه، حيث عُلقَت أول مرة عقب قتل شخصين من قبيلة دينكا نقوك على امتداد طريق سوق أمييت في ٩ تموز/يوليه (المرجع نفسه، الفقرة ١٠)؛ وأعيد فتح السوق في ١٩ تموز/يوليه.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسّرت القوة عقد ٨٢ اجتماعاً من اجتماعات لجنة السلام المشتركة في القطاعات الثلاثة لتوطيد الأواصر القبلية وتيسير المصالحة. وبوجه عام، خمد العنف القبلي في منطقة أبيي منذ شهر آب/أغسطس، باستثناء حوادث قليلة. وفي ٥ آب/أغسطس، قُتل شخصان من قبيلة دينكا نقوك وأصيب آخر بجروح في دنقوب، بالقطاع الأوسط، على يد جماعة يُدعى أنها تنتمي إلى قبيلة المسيرية.

٨ - وظل القطاع الأوسط المنطقة التي يشتد فيها الإجرام أكثر من غيرها، باعتبارها موقع سوق أمييت المشتركة وبسبب وجودها على الطريق الوحيد الصالح للعبور في كل الأحوال الجوية من بلدة أبيبي إلى بلديّ دفرة وفاروق، بالقطاع الشمالي. غير أن أعمال الإجرام تقلّصت خلال موسم الأمطار الجاري نتيجةً لتعطّل حركة التنقّل. وواصلت القوة تسيير دورياتها الجوية والبرية في محيط السوق والطرق المحيطة بها لتوفير وجود أمّني رادع.

٩ - وظلت الجرائم البسيطة تُرتكب في كثير منها داخل القبيلة الواحدة. وقد دفع شُجار نشب بين شباب من قبيلة دينكا نفوك في السوق، في ١٣ آب/أغسطس، بلجنة الحماية الأهلية إلى احتجاز ١٧ شاباً. وتظاهر نحو ١٠٠ شاب احتجاجاً على الاحتجاز، مما دفع القوة إلى العمل مع الزعيم الأكبر لقبيلة دينكا نفوك لاحتواء الوضع. وفي حادث منفصل، هرب ١١ محتجزاً من زنازة احتجاز في السوق في ٢٧ آب/أغسطس. وتمكن أعضاء في لجنة الحماية الأهلية، بالتعاون مع القوة، من إلقاء القبض على جميع الهاربين. غير أن عضواً أصيب بجروح أثناء تلك العملية وتلقى العلاج لاحقاً في العيادة التابعة للقوة.

١٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير سقوط قتيّلين آخرين من المدنيين في منطقة أبيبي، إضافةً إلى الأشخاص الخمسة الذين قُتلوا خلال أعمال العنف القبلي المذكورة في الفقرتين ٣ و ٤. وفي ٢٦ آب/أغسطس، قام مهاجمون مجهولو الهوية بإطلاق النار على شخص ينتمي إلى قبيلة دينكا نفوك فسقط قتيلاً في بلدة جُوق جُول قرب منطقة أفوك في القطاع الجنوبي. وفي حادث منفصل وقع في أفوك في نفس اليوم، تعرّض مساعد لغوي من قبيلة النوير يعمل في مستشفى تديره منظمة غير حكومية دولية لإطلاق نار على يد ثلاثة مهاجمين مجهولي الهوية؛ وقد تُوفي في المستشفى بعد أيام قليلة.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما وردت إفادات من السكان المحليين تشير إلى وجود جماعات مسلحة مجهولة الهوية حول بلدات سينق وشقيق وأم خريث وعلال، بالقطاع الشمالي، وحول بلدة دنقوب، بالقطاع الأوسط. وقد أَلقت القوة القبض في ١٦ آب/أغسطس على مسلّح من جنوب السودان كان يرتدي الزي الرسمي لأفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان قرب بلدة نونق، بالقطاع الأوسط، وسلّمته إلى شيوخ قبائل دينكا نفوك والمراقبين الوطنيين من جنوب السودان في ١٩ آب/أغسطس. وأثناء ذلك، واصلت حكومة السودان الاحتفاظ بنحو ١٢٠ فرداً من شرطتها في مجمّع دفرة النفطي الواقع شمال منطقة أبيبي. ويشكّل وجود أفراد جهاز الأمن التابع لجنوب السودان، وإن كان عرضياً، ونشر وحدات شرطة النفط في دفرة بالمنطقة انتهاكاً مباشراً لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، ويتعارض مع أحكام قرارين مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، إضافةً إلى القرارات اللاحقة التي تنص على إخلاء منطقة أبيبي من أي قوات، بما في ذلك انسحاب جميع القوات الوطنية أو العناصر المسلحة التابعة للقبائل المحلية، باستثناء وجود قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيبي ودائرة شرطة أبيبي.

١٢ - وفي ظل مصادر انعدام الأمن المذكورة أعلاه، واصلت القوة جهودها المبذولة لإبقاء منطقة أبيبي منطقة خاليةً من الأسلحة. ففي ١١ آب/أغسطس، ألقى أفراد من البعثة قرب بلدة شقيق القبض على رجلين من قبيلة المسيرية كان مجوزهما مخزن بندقية هجومية سعته ٣٠ طلقة من الذخيرة الحية وخنجر. وتمشياً مع الولاية المنوطة بالقوة في مصادرة الأسلحة وتدميرها، قامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتدمير ١٢ قطعة سلاح و ١٠٨ طلقات من ذخائر الأسلحة الصغيرة في مرفق إدارة الأسلحة والذخائر التابع للقوة، في عملية أشرف عليها مراقبون وطنيون من السودان وجنوب السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سلّمت الدائرة رسائل في مجال التوعية بمخاطر الألغام إلى ٢٢٧ شخصاً، ليصبح مجموع من

بلغتهم الرسائل حتى الآن داخل المنطقة ٦٧٠ ٦٤ شخصا، منهم أفراد القوة ورعاة من الرحل وعائدون. وأدى إبلاغ الرسائل، الذي يرمي إلى التشجيع على تحديد مواقع الذخائر المتفجرة وإزالتها في المنطقة، إلى جانب المسوح غير التقنية، إلى تحديد مواقع ثلاثة أجهزة متفجرة من مخلفات الحرب وإتلافها.

### التطورات السياسية

١٣ - واصلت عمليات القوة تعزيز السلام والاستقرار في منطقة أبيي، باتخاذها موقفا عسكريا قويا محدد الأهداف وتعجيلها بإيفاد أفرادها في حالات العنف القبلي. واستطاعت البعثة أيضا أن تنكف مع الظروف المتغيرة مثل الهجرة الموسمية لقبيلة المسيرية. وقد مكنت مساعي القوة مثل مبادرتها الرامية إلى دعم الحوار بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية، من تحسين الأواصر بين القبيلتين وتيسير الاستقرار والمصالحة في المنطقة. وعلى الرغم من عزم البعثة على منع تكرار العنف أو تشرد المدنيين، فقد استمرت التوترات القبلية، في ظل عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ أو تسوية الوضع النهائي للمنطقة.

١٤ - ويتخذ السودان وجنوب السودان موقفين على طريقي نقيض بشأن المضي قدماً في تسوية مسألة أبيي. فحكومة السودان وقبيلة المسيرية يتمسكان بوجود أن يكون تمثيلهما مساوياً لتمثيل نظيرتيهما من قبيلة دينكا نقوك. ويجدر بالإشارة أن اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ يقضي بأن تكون السلطة الإدارية لمنطقة أبيي مؤلفة من رئيس السلطة الإدارية ترشحه الحركة الشعبية لتحرير السودان/حكومة جنوب السودان، ونائب رئيس السلطة الإدارية ترشحه حكومة السودان، وخمسة رؤساء للإدارات، ثلاثة منهم ترشحهم الحركة الشعبية لتحرير السودان/حكومة جنوب السودان، بينما تقوم حكومة السودان بترشيح الآخرين. أما مجلس منطقة أبيي، فقد اتفقت الأطراف على أن يكون مؤلفاً من ٢٠ عضواً، وأن ينتخب أعضاء المجلس رئيس المجلس من بين قائمة تضم ثلاثة أشخاص تقوم حكومة السودان بترشيحهم. وتختلف حكومة جنوب السودان وشيوخ قبيلة دينكا نقوك على آفاق التمثيل المتساوي، مستشهدين باتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وبيروتوكول أبيي الذي يعرّف منطقة أبيي بأنها منطقة مكونة من تسع مشيخات من دينكا نقوك حوّلت إلى كردفان في عام ١٩٠٥، بما يوفر لقبيلة المسيرية سبل الوصول إليها بناءً فقط على حقوقها التقليدية في الرعي. واحتجّوا أيضاً بالحكم النهائي الذي أصدرته المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي، بهولندا، في عام ٢٠٠٩ واعترفت فيه بأحقية دينكا نقوك على منطقة أبيي باعتبارها منطقتهم التقليدية من بين مشيخات دينكا نقوك التسع. وما زال السودان يصر على أن إنشاء هذه المؤسسات المشتركة بمقتضى اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ هو السبيل الوحيد للمضي قدماً، بينما يتخذ جنوب السودان موقفاً مخالفاً بشأن الحاجة إليها، مستشهداً بانتهاء المواعيد المتفق عليها لإنشائها.

١٥ - وفي ظل استمرار دائرة شرطة أبيي في الغياب بسبب خلاف على تكوينها، حافظ أفراد الشرطة الموفدون في إطار القوة على دورهم الاستشاري وفي مجال بناء القدرات مع لجان الحماية الأهلية في الجزأين الأوسط والجنوبي من منطقة أبيي، مع التركيز على حفظ النظام العام. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، عقد ضباط شرطة تابعون للقوة حلقة عمل مدتها يومان لبناء قدرات ٥٠ فرداً من لجان الحماية الأهلية العاملة في بلدة أبيي في مجال إدارة عمليات حفظ النظام العام. وقد ترك التأخر في إنشاء دائرة شرطة فراغا في مجال سيادة القانون في منطقة أبيي. ومن شأن إنشاء وحدة شرطة خاصة لتتولى معالجة المسائل المتصلة بهجرة الرحل أن يساعد في حفظ النظام العام ومنع النزاع القبلي.

١٦ - ومنذ مقتل الزعيم الأكبر لقبيلة دينكا نفوك، كوال دينق كوال، في أبيي في أيار/مايو ٢٠١٣، يواصل وفد جنوب السودان إلى لجنة الرقابة المشتركة في أبيي التمسك بأن تُعقد جميع اجتماعات اللجنة في أماكن خارج منطقة أبيي إلى أن يتم التوصل إلى مصالحة بين قبيلتي دينكا نفوك والمسيرية. وعلى الرغم من مختلف الجهود المبذولة لدعم عملية المصالحة هذه، فإن وفد جنوب السودان ما زال عاجزاً عن المشاركة، مشترطاً أن يصدر أولاً التقرير الذي أعده فريق الاتحاد الأفريقي المعني بالتحقيق في مقتل الزعيم كوال. وتجري مفاوضات الاتحاد الأفريقي مشاورات مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لتحديد النهج الأفضل لتسوية مسألة تقرير التحقيق، حتى يكون ذلك بمثابة خطوة في اتجاه بناء الثقة بين القبيلتين.

١٧ - ودعت مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى عقد دورة استثنائية للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، التي لم تكن قد اجتمعت منذ أكثر من عامين، وذلك في أديس أبابا في أيار/مايو ٢٠١٧. وفي ذلك الاجتماع، عقد الأعضاء العزم على الاجتماع مرة كل شهرين، مع تحديد موعد عقد الاجتماع المقبل في الأسبوع الأخير من شهر تموز/يوليه، لكن هذا الاجتماع لم يُعقد. فدعا الاتحاد الأفريقي، حفاظاً على متسدى للمناقشة، إلى عقد اجتماع متابعة لتلك اللجنة بأديس أبابا في ١٦ آب/أغسطس. وكان من المقرر عقده بالاقتران مع اجتماع لشيوخ قبيلتي دينكا نفوك والمسيرية، على النحو المتفق عليه في اجتماع اللجنة المعقود يومي ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥، لتسوية مسألة قتل رئيس قبيلة دينكا نفوك في عام ٢٠١٣. وأجل الاجتماعان معا في اليوم الذي سبق الموعد المقرر لهما بناء على طلب جنوب السودان، التي بررت ذلك التأجيل بضرورة انتظار نتائج اجتماع رئيسي جنوب السودان والسودان في الخرطوم. وكان من المنتظر أن يجتمع الرئيسان منذ شهر تموز/يوليه؛ لكن، في وقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، لم يكن موعد عقد ذلك الاجتماع قد أُكِّد بعد.

١٨ - وحسب ما جاء في تقارير إعلامية، فقد أصدر رئيس جنوب السودان مرسوماً في ١٤ أيلول/سبتمبر أحلَّ بموجبه دينق أروب كوال محلَّ دينق مادينق مجاك في منصب الرئيس المشارك للجنة الرقابة المشتركة في أبيي عن جنوب السودان. ووُصف هذا الإحلال بأنه أمر روتيني، على اعتبار أن دينق مادينق مجاك كان قد شغل هذا المنصب منذ عام ٢٠١٣.

١٩ - وحث مجلس الأمن في قراره (٢٣٥٢) (٢٠١٧) حكومتي السودان وجنوب السودان على استئناف المفاوضات المباشرة من أجل الاتفاق على وجه السرعة على التسوية النهائية لمسألة أبيي، ودعا فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والمبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان إلى دعم الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد، تحاور وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام والمبعوث الخاص، خلال الزيارة التي أجريها إلى البلدين في تموز/يوليه، مع السودان وجنوب السودان على حد سواء بشأن أهمية إحراز تقدم ملموس على النحو الذي يطلبه المجلس. وأعقب ذلك زيارة مشتركة قام بها الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وإدارة عمليات حفظ السلام في آب/أغسطس سعياً إلى التوصل إلى اتفاق الطرفين على المجالات التي يمكن إحراز تقدم بشأنها، ولاسيما فيما يتعلق بالمؤسسات المشتركة المنصوص عليها في اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وجهت رسالة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في ١٣ أيلول/سبتمبر طلباً للدعم في النهوض بعملية التسوية السياسية لمسألة أبيي.

## البيئة التشغيلية

٢٠ - حتى ٧ تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي يبلغ ٣١٦ ٤ فرداً (٢٩٤ ٤ من الجنود و ٢٣٥ من المراقبين العسكريين/ضباط الأركان)، مقابل القوام المأذون به كحدّ أقصى، وقدره ٧٩١ ٤ فرداً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سبّرت القوات التابعة للقوة المؤقتة ٤٠٤٤ ٤ دورية نهارية و ٢٢٥٣ ٢ دورية ليلية، بما في ذلك ٤٣١ ١ عملية مرافقة للحراسة. وبلغ قوام عنصر شرطة القوة المؤقتة ما عدده ٣٣ فرداً (٢٣ رجلاً و ١٠ نساء) من أصل مجموع القوام المأذون به، وهو ٥٠ فرداً، وهذا أعلى عدد تم نشره منذ إنشاء البعثة. وينتشر أفراد الشرطة هؤلاء في أربعة مواقع للأفرقة في بلدة أبيي، وفي أفوك وبتون ودفرة. وسيُنشأ موقع إضافي في توداج بالقطاع الشمالي، قرب سوق أمبيت المشتركة، ابتغاء السماح للشرطة بالعمل عن كثب مع لجنة الحماية المجتمعية في السوق بشأن مسائل النظام العام. وبلغ عدد الموظفين المدنيين ١٣٧ موظفاً دولياً و ٣٢ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة و ٨١ موظفاً وطنياً، مقابل العدد الإجمالي المأذون به وهو ١٦١ موظفاً دولياً و ٣٣ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة و ٨٩ موظفاً وطنياً. وأصدرت حكومة السودان ٦١ تأشيرة لأفراد القوة المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين لم يبت بعد في ١١٠ طلبات تأشيرة لما عدده ١٨ موظفاً و ٣٢ فرداً عسكرياً و ١٣ من أفراد الشرطة و ٤ من المتعاقدين مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام و ٢٦ من الزائرين الرسميين والخبراء الاستشاريين و ١٧ متعاقداً.

٢١ - وواصلت البعثة تحسين البنى التحتية والمنشآت البيئية في جميع المعسكرات. واستُبدلت المباني الجاهزة المستهلكة في سبع من قواعد عمليات السرايا (فاروق ودفرة وتوداج وقولي في القطاع الشمالي، وتجالى وأفوك وماريال أشاك في القطاع الجنوبي). وأنجز ٩٢ في المائة من أعمال تحويل قاعدة العمليات المؤقتة في نونق إلى قاعدة عمليات دائمة. وأنجز ٧٨ في المائة من الأعمال المتعلقة بتهيئة موقع التوسعة وتحسين الأحوال المعيشية الصعبة في مقر البعثة في أبيي. وأنجز بناء أماكن إيواء جديدة للقوات، في حين أنجز ٦١ في المائة من أعمال بناء أماكن إيواء الموظفين في موقع التوسعة. وفيما يتصل بالجوانب البيئية والجوانب المتعلقة بالنظافة الصحية، أنجز تركيب ١٧ محطة لمعالجة مياه الصرف من أصل المحطات المخطط لإنشائها في جميع قواعد القوة المؤقتة، وعددها ٣٦. ويجري حالياً تشغيل ١٥ من المحطات المنجزة.

٢٢ - وواصلت القوة المؤقتة تشغيل أربع طائرات هليكوبتر وثلاث طائرات ثابتة الجناحين. وشملت المهام التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٣ من مهام الدوريات الجوية في منطقة أبيي وتوسع من مهام الإسناد اللآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، أما المهام الأخرى فكانت مهاماً استطلاعية. وواصلت البعثة تقاسم تكاليف إحدى طائرتها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما استفادت من خدمات لدعم المناولة الأرضية أتاحها لها مقدمو الخدمات المتعاقدين مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في عنتيبي بأوغندا، ومقدمو الخدمات المتعاقدين مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في الخرطوم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت البعثة تناوب ٢١٠٥ من الأفراد العسكريين (١٠٦٢ من الأفراد الوافدين و ١٠٤٣ من الأفراد المغادرين) ونقل ١١٦٠٦٣ كيلوغراماً من البضائع (٩٣٥ ٤١ كيلوغراماً من البضائع الواردة و ١٢٨ ٧٤ كيلوغراماً من البضائع الصادرة) عبر مطار كادقلي، لأن البعثة ظلت غير مأذون لها من حكومة السودان باستخدام مهبط أنتوني الذي كانت نسبة ٩٠ في المائة منه قد أُجرت، وهو ما استمر في فرض عبء كبير على الأصول الجوية للبعثة. وتم كذلك نقل ١١٥٠٢٦ كيلوغراماً من البضائع (٢٣٠ ٤١ كيلوغراماً من البضائع الواردة و ٧٣٧٩٦ كيلوغراماً من البضائع الصادرة) عن طريق البر عبر كادقلي.

## الحالة الإنسانية

٢٣ - أسفرت قلة أو انعدام الخدمات الأساسية وحالات النزوح من جنوب السودان وعودة النازحين الذين كانوا قد غادروا المنطقة في بداية أزمة أبيي عن استمرار الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في منطقة أبيي. وواصلت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش إلى ١٦٣ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة. وكان من بين هؤلاء الأشخاص نازحون من المناطق المجاورة في جنوب السودان وبدو رحل موسميون من قبيلة المسيرية. ومنذ تقريره السابق، عبّر أبيي حوالي ٧ ٥٠٠ نازح من جراء النزاع في جنوب السودان، وذلك ابتغاء الوصول إلى وجهات في السودان. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت بعض التقارير بأن نازحين جدد من جنوب السودان كانوا قد استقروا مؤخرا في أبيي؛ لكن عددهم ظل غير مؤكد بدقة بسبب تعذر اجتياز الطرق خلال موسم الأمطار الحالي.

٢٤ - ورغم الصعوبات اللوجستية، تم مسبقا تخزين ٩٩ في المائة من احتياجات المساعدة الغذائية لموسم الأمطار في سبعة مستودعات موجودة في الجزأين الأوسط والجنوبي من أبيي، وذلك عبر جنوب السودان. واستفاد نحو ١٠٠ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة من الأنشطة المتصلة بالمساعدة الغذائية، ولا سيما الغذاء مقابل الأصول، والغذاء مقابل التعليم، والتوزيع العام للأغذية على النازحين من جنوب السودان. واستمر تقديم الدعم الغذائي للمدارس الابتدائية الـ ٢٧ في الجزأين الأوسط والجنوبي من منطقة أبيي، بما في ذلك بلدة أبيي، ليصل عدد المستفيدين إلى ٢١ ٧٠٠ من أطفال المدارس.

٢٥ - وظلت المرافق الصحية في جميع أنحاء منطقة أبيي، وعددها ١٣ مرفقا، تعمل بدعم من دوائر العمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت أنشطة للتوعية وبناء القدرات، بما فيها التدريب أثناء العمل للموظفين المضطربين بمهام علاجية، وتدريب موظفي الخدمات الصحية الأولية، وتنظيم دورات للتوعية الصحية. واستمر برنامج التغذية التكميلية المحدد الأهداف في تغطية ما عدده ٤ ٣٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة ومن الحوامل والمرضع. وفي تموز/يوليه، نفذت المجموعة الصحية العالمية حملة تطعيم شاملة لجميع الأطفال في ثلاث قرى شمال نهر كير/بحر العرب. ويستفيد من جهود المساعدة المبذولة فيما يتعلق بأنشطة الإمداد بالمياه النقية نحو ١٦ ٠٠٠ شخص. ومن الأنشطة الرئيسية الأخرى التي نُفذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير حفر أربعة آبار جديدة، وإصلاح ٨ مضخات يدوية، وبناء ١٠ مرافق لغسل اليدين في المدارس، وتوزيع حاويات الإمداد بالمياه ولوازم النظافة الصحية على ٣٠٠ أسرة في المواقع المنشأة للنازحين. وفي شمال منطقة أبيي، ظل ضمان الإمداد بالمياه النقية يشكل تحديا بسبب الانخفاض الكبير لمنسوب المياه الجوفية وبسبب تآثر المجتمعات المحلية.

٢٦ - ومن بين أنشطة الإنعاش المبكر وأنشطة التحوّل خلال الفترة المشمولة بالتقرير بناء قاعة عامة في بلدة أبيي، والشروع في إصلاح مستشفى الإحالة في أبيي ومركز المرأة في أبيي ومركز الشباب في أبيي. وبالإضافة إلى ذلك، توخت شتى المشاريع المشتركة لكسب العيش، بما في ذلك إنتاج الخضروات وتسيير المؤسسات التجارية الصغيرة، العود بالنفع على أزيد من ٢٠٠ شاب وامرأة. ونتيجة لتفشي ما اشتبّه في كونه مرض الجمرّة النُفّاخية في مخيم رعاة الماشية في أميث - بيق، تم تخصيص ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ رأس من الماشية لمنع انتشار الأمراض من جراء نقل الماشية فيما بين منطقة أبيي والمناطق المجاورة لها، لأغراض الرعي أو للمتاجرة بها في سوق أميث.

٢٧ - ونتيجة لضعف مؤسسات وآليات الحماية المحلية داخل منطقة أبيي، استمر تعرض الأطفال والنساء لخطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة في بعض المناطق. وعملا بالفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، أكملت القوة المؤقتة استخدام مستشار لشؤون حماية الأطفال والنساء. وفي وقت إعداد الصيغة النهائية لهذا التقرير، كان قد وُجه طلب إلى حكومة السودان في ٢٣ آب/أغسطس لإصدار تأشيرة للمرشح المختار، ولم يكن قد ورد عليه رد بعد.

### ثالثا - الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

٢٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتفق الطرفان على إنشاء الآلية السياسية والأمنية المشتركة لتيسير التنسيق بين قوات الأمن في السودان وجنوب السودان في تنفيذ ترتيبات اتفاق السلام الشامل، ولا سيما على حدودهما المشتركة. وأنشأ اتفاق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بعثة مراقبة الحدود والتحقق منها، التي فُعلت باعتبارها الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وذلك من خلال الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وبعد مرور ست سنوات تقريبا، لا تزال الآلية في مرحلة القدرة التشغيلية الأولية، حيث لا يعمل سوى اثنان من مقارها القطاعية الأربعة. ورغم عدم إحراز تقدم في هذا الشأن، فإن البلدين والاتحاد الأفريقي يعتبرون الآلية ضرورية لأمن الحدود ولتيسير تعليمها. وفي هذا السياق، وجّه السودان وجنوب السودان رسالة مشتركة إلى مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر يستبقيان فيها الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للآلية.

### الشروط المطلوبة لتحقيق القدرة التشغيلية الكاملة

٢٩ - عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٥٢ (٢٠١٧)، تعاونت القوة المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع حكومتي السودان وجنوب السودان على إحراز التقدم فيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وعلى النحو المنصوص عليه في القرار، ينبغي أن تستند مواصلة الاستثمار في تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة للآلية إلى الشروط المحددة في عام ٢٠١٥ (انظر S/2015/439)، ألا وهي تسوية النزاع بشأن المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، واستئناف مناقشات تعليم الحدود، وعقد اجتماعات منتظمة للآلية السياسية والأمنية المشتركة، وتوفير حرية التنقل بالكامل لعمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. ويرد في الفقرات أدناه تبيان حالة تنفيذ هذه الشروط.

### النزاع بشأن المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح

٣٠ - خلال الاجتماع الاستثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد في أديس أبابا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، اتفق الطرفان على أن خط الوسط للمنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح ما هو إلا موقع الخط الفاصل بين القوات المسلحة للبلدين ولن يكون له أي تأثير على الموقع النهائي للحدود. وبهذا القرار، سؤى السودان وجنوب السودان نزاعهما حول خط الوسط لتلك المنطقة وجعلا للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها منطقة عمليات محددة.



## مناقشات تعليم الحدود

٣١ - في أعقاب اجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المعقود في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧، دعت القوة المؤقتة الفريق التقني التابع لبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود إلى وضع علامات أرضية لتحديد إحداثيات ممرات العبور الحدودية. وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر، أجرى الفريق بعثة أولية إلى القوة المؤقتة لعقد اجتماعات مع الطرفين والتحضير للدعم ولتحديد نقاط العبور الحدودية في صفحة والصميح وتيشوين وأبو كوسا ووضع علامات أرضية عليها. ونظرا لسوء الأحوال الجوية، لم تتسنى الإزالة المسبقة للأعلام في المنطقة فأرجئت عملية الاستطلاع البري ووضع العلامات الأرضية. وعلاوة على ذلك، لم يشارك في هذه البعثة الأولية الممثلون التقنيون عن الطرفين، الذين تتسم مشاركتهم في الأعمال التحضيرية للبعثة الميدانية بأهمية بالغة، ولا سيما فيما يتعلق بتوعية السكان.

٣٢ - وفيما يتصل بالمناقشات المتعلقة بالمناطق الحدودية المتنازع عليها، لم يقدم الطرفان إلى الخبراء التقنيين التابعين للاتحاد الأفريقي الوثائق المطلوبة لإعداد الصيغة النهائية للرأي غير الملزم بشأن المناطق الحدودية المتنازع عليها، ثم المطالب بها، لكي ينظر فيها هؤلاء الخبراء.

## اجتماعات الآلية السياسية والأمنية المشتركة

٣٣ - عقدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة اجتماعها الاستثنائي الأخير في ١٤ و ١٥ أيار/مايو (انظر S/2017/649)، الذي التزم فيه الطرفان باستئناف عقد الاجتماعات المنتظمة في غضون فترات الـ ٤٥ يوما المتفق عليها. وإجمالاً، أحرز تقدم محدود في تنفيذ القرارات المتخذة في ذلك الاجتماع، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء اللجنة المخصصة المعنية بمنطقة الأربعة عشر ميلاً. وأرجأ السودان الاجتماع المنتظم للآلية الذي كان قد تقرر عقده في جوبا بحلول متم حزيران/يونيه، متهما جنوب السودان بدعم المتمردين المشاركين في مواجهة مع القوات المسلحة السودانية في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه وبنشر قواته في شمال المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وردا على ذلك، اتهم جنوب السودان السودان بإيواء جماعات معارضة في أراضيه، ولم يدع السودان إلى جوبا لعقد اجتماع الآلية.

٣٤ - وابتغاء التحضير لاجتماع الآلية السياسية والأمنية المشتركة المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٧، كان من المقرر أن تنفذ اللجنة الأمنية المشتركة قراراتها المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وتناولت تلك القرارات المزمع المتعلقة بوجود القوات المسلحة في شمال وجنوب المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وتقديم الدعم للجماعات المسلحة، كما تناولت طرد تلك الجماعات. بيد أن الآلية لم تعقد اجتماعها في جوبا بحلول منتصف حزيران/يونيه على النحو المتفق عليه. وكانت اللجنة الأمنية المشتركة قد أنشئت من خلال القرار الذي اتخذته الآلية في اجتماعها المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٣ لمناقشة مثل هذه الشواغل ولإيجاد حل لتلك المزمع. ومع ذلك، فإن اللجنة لم تجتمع ولم تنفذ القرارات المنبثقة عن اجتماع الآلية المعقود في أيار/مايو ٢٠١٧. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعاد كلا الطرفين تأكيد أنه لا يمكن اتخاذ إجراءات محددة إلا بعد عقد الاجتماع المتوقع بين رئيسي السودان وجنوب السودان، وهو الاجتماع الذي لم يعلن عن مواعده بعد.

### حرية التنقل

٣٥ - أحرزت حكومة جنوب السودان تقدماً كبيراً في كفالة حرية التنقل الكاملة فيما يتعلق بعمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. فقد أصبح مهبط طائرات هليكوبتر في غوك مشار يعمل بكامل طاقته، وطُبقت إجراءات لتعجيل صدور الموافقات للدوريات التي تنفذها الآلية. ومن الدوريات الـ ١٨ التي كان من المقرر تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير لم تُلغ سوى ٤ دوريات جوية فقط، بمعدل ٢٢ في المائة. ويعزى الإلغاء إلى سوء الأحوال الجوية (حالتين) والصعوبات التقنية وعدم توافر أصول جوية (حالة واحدة لكل منهما). وبالمقارنة بالمعدل المتوسط للإلغاء الذي يبلغ ٥٦ في المائة، فإن هذا المعدل هو معدل إلغاء منذ أن بدأت الآلية في تنفيذها عملياتها في عام ٢٠١٣.

### الخطوات التشغيلية المتخذة نحو تشغيل الآلية بقدرتها الكاملة

٣٦ - من أجل المضي قدماً في تنفيذ القرارات المعتمدة في الاجتماع الأخير للآلية السياسية والأمنية المشتركة الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام، اقترحت القوة على الطرفين خططا تتعلق بإنشاء ٤ مواقع مؤقتة للملاحظة في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، في سفاهة والسميحة وتيشوين وأبو قصّة، في مناطق مجاورة لأربعة من ممرات عبور الحدود من بين الممرات الـ ١٠ المتفق عليها. فوجود الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها في هذه المواقع سيكون مفيداً في بناء الثقة اللازمة لترسيم نقاط عبور الحدود، والانتقال بعد ذلك إلى إنشاء مراكز للهجرة في مواقع متفق عليها بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين.

٣٧ - وفي ٢٤ آب/أغسطس، سعت القوة إلى الحصول على موافقة الطرفين على الخطط وعلى مسارات دوريات الاستطلاع. واتخذ الطرفان خطوة إيجابية، حيث اتفقا على المشاركة في البعثة لتحديد مواقع الملاحظة المؤقتة الأربعة. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، وصل إلى أبيي ممثلون للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها قادمون من جوبا والخرطوم، ومعهم المراقبون الوطنيون المتمركزون في مقر قطاع البعثة في كادقلي، للشروع في تنفيذ بعثات استطلاعية مشتركة مع القوة بهدف تحديد مواقع الملاحظة المؤقتة الأربعة. وتألف الفريق المشترك من ممثلين عن الآلية ومراقبين وطنيين وأعضاء الفريق الفني لبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود وأفراد القوة بما في ذلك الأفراد التابعين لدائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٣٨ - ووفقاً للخطة التي وضعتها القوة، ينتقل الفريق المشترك إلى كل موقع بطائرة عمودية، ويقوم فريق بري يضم أفراد دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتنفيذ عمليات استكشافية للتأكد من خلو موقع الهبوط من أي ذخائر متفجرة، باستخدام مركبات كاسبير المحصنة ضد الألغام والكمائن. وبعد الاستعراض، خلص الفريق المشترك إلى أن الطرق لن تكون صالحة لسير المركبات الثقيلة بسبب موسم الأمطار. وبالتالي، قرر الفريق البدء في تنفيذ بعثات استطلاع جوي بدلاً من ذلك. ولوحظ أنه يلزم الحصول على تصاريح أمنية إضافية لزيارة موقع أبو قصّة، ويلزم وضع خطة طيران جديدة للتزود بالوقود في بانتيو في جنوب السودان قبل رحلة العودة.

٣٩ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، قامت الطواقم الجوية التابع للقوة بتنفيذ بعثات استطلاع جوي أولية لسفاهة والسميحة وتيشوين، وكان من المقرر أن تشارك الأفرقة المشتركة في هذه البعثات عندما يصبح الطاقم الجوي ملماً بالطرق والمواقع. وفي اليوم التالي، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بإبلاغ القوة، في مقر القطاع للآلية في فوك مشار في جنوب السودان، بأن قواته المتمركزة في منطقة السميحة لم تكن على

علم بقدم بعثة الاستطلاع الجوي وأنها طلبت الإذن بإطلاق النار على الطائرة العمودية لإسقاطها. فطلبت القوة بأن تقوم وزارة الخارجية والتعاون الدولي في جنوب السودان بالتحقيق في الحادث، نظراً لأن البعثة قدمت إلى الحكومة مسبقاً الموافقة على الخطة والتصديق الأمني على المسار. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، رد رئيس قوات الدفاع التابعة للجيش الشعبي وذكر أن هناك مشاكل متعلقة بالاتصالات مع قائد الجيش المتمركز في منطقة قوك مشار وأنه استُدعى إلى جوبا لكي يفسر التصرفات التي بدرت منه.

٤٠ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أجرى الفريق المشترك استطلاع جوي لسفاهة والسميحة وتيشوين، لكن تعذر الحصول على التصاريح الإضافية اللازمة لزيارة أبو قصّة نظراً لضيق الوقت. وسوف تُرسل بعثات استطلاع أرضية مشتركة لجميع المواقع الأربعة في موسم الجفاف الوشيك.

٤١ - وفيما يعد خطوة أخرى دليلاً آخر على الالتزام بتحقيق تقدم ملموس في اتجاه تشغيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها بقدرتها الكاملة، وافقت حكومة جنوب السودان على السماح بقدم بعثة استطلاعية ويسرت عملها في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أغسطس، من أجل تحديد موقع المقر القطاعي الرابع للآلية إما في ملكال أو في الرنك. وأوصى الفريق باختيار الرنك لأنه الموقع الأنسب، رغم أن هناك طلباً مبدئياً قُدّم إلى حكومة جنوب السودان لتحديد الأراضي المناسبة في كلا الموقعين. ولن يتم استلام الموقع إلا بعد أن تتخذ الآلية قرارها في اجتماعها المقبل.

## العمليات

٤٢ - خلال دورية الاستطلاع الجوي الروتيني المنفذة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، شوهد مخيم مجهول في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح على طول الطريق آيه ام-١٢٢ داخل منطقة الأربعة عشرة ميلاً. وشوهد أيضاً وجود عسكري مجهول أيضاً بالقرب من مواقع الملاحظة المؤقتة الثلاثة في سفاهة والسميحة وتيشوين أثناء بعثات الاستطلاع الجوي المشتركة التي أجريت في اليوم نفسه. وتقوم القوة حالياً بالتحقق من هذا البلاغ، حيث أرسلت دوريتين جويتين للتحقق بشكل مبدئي، فطارت الدورية الأولى فوق تيشوين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وطارت الثانية فوق منطقة الأربعة عشرة ميلاً في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، ولم تسفر كلاهما عن نتائج حاسمة. وفي هذا الصدد، تعترم البعثة القيام بدوريات جوية إضافية باستخدام نظم بصرية أكثر تطوراً على طول ممرات عبور الحدود وعلى مقربة من مواقع الملاحظة المؤقتة الثلاثة، من أجل مواصلة التحقق من أي وجود عسكري في المنطقة. وسوف ترسل بعد ذلك دوريات برية لتأكيد أو دحض المعلومات المتعلقة بوجود أي قوات عسكرية تابعة لأحدهم من الطرفين في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وإذا تأكد وجود قوات مسلحة في أي من هذه المواقع، فإنها ستثير شكوكاً حول ادعاء كل طرف أنه سحب قواته من المنطقة. كما أن ذلك سيعزز أهمية رصد الحدود بصفة مستمرة.

٤٣ - وأخيراً، ووفقاً لتوصية الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ستجري القوة تقييماً مع خبراء تقنيين من نيويورك في الفترة من ١٠ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، للوقوف على أي خيار للتطوير لا يؤثر على التكلفة، من أجل تحسين الرؤية خلال الدوريات الجوية. وحتى ذلك الحين، اشترت القوة كاميرا عالية الدقة يمكن استخدامها فوراً دون إدخال أي تعديلات على

الطائرة. كما اشترت البعثة أدوات تصوير ساتلي، ولا سيما من النوع الذي ينتج صوراً عالية الاستبانة، من أجل أن تغطي بها المواقع الشديدة الأهمية في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح.

## رابعاً - الجوانب المالية

٤٤ - خصصت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩٨/٧١ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، مبلغ ٢٦٦,٧ مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغت قيمة الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة المؤقتة ٧٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٤٠٩٥,٥ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بينما سددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

## خامساً - الملاحظات والتوصيات

٤٥ - لعبت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي دوراً واضحاً في تحقيق الاستقرار في منطقة أبيي وعلى طول المنطقة الحدودية بين السودان وجنوب السودان. فلم تقع أي مواجهات كبيرة بين قوات البلدين في منطقة أبيي منذ عام ٢٠١١ وفي المنطقة الحدودية منذ عام ٢٠١٢. وإني أثنى على البعثة لاتخاذها إجراءات استباقية وقيامها بدعمه أنشطة الوساطة والتواصل السياسي. وهذا يدل على التزام البعثة بلجب السلام والاستقرار والرفاهية لشعب أبيي والمنطقة الحدودية.

٤٦ - وقد أنشئت القوة بوصفها قوة مؤقتة مكلفة بتهيئة بيئة آمنة لتمكين السودان وجنوب السودان من تسوية خلافاتهما على طاولة المفاوضات. واضطلعت القوة بالدور المتوقع منها حتى أصبحت منطقة أبيي ملاذاً آمناً يلجأ إليه المشردون من جنوب السودان ومركزاً نشطاً للتجارة بين السودان وجنوب السودان يشهد على قوة الروابط بين الشعبين ويؤكد فائدة حسن الحوار.

٤٧ - وقد تجلّت قدرة السكان المحليين على المجابهة، حيث استخدم القادة التقليديون نفوذهم في التصدي لمن يحاولون إفساد العلاقات. وتبلورت جهود التعاون وصون السلم في أوضح صورها في سوق أمييت المشتركة، التي لا تزال تمثل الرمز الأكثر وضوحاً لالتزام أبناء المجتمعين المحليين بتحقيق السلام والمصالحة. وفي هذا الصدد، فإنني أحث حكومتي السودان وجنوب السودان على توطيد المكاسب التي حققتها القوة على الصعيد المحلي، من خلال المشاركة النشطة في المناقشات الرامية إلى حل الجمود الذي يعرقل تأسيس سلطة إدارية ومجلس لمنطقة أبيي وإنشاء دائرة الشرطة في المنطقة، من أجل معالجة الشواغل الأمنية والإنسانية الملحة التي يواجهها أهلها.

٤٨ - وبينما يستمر العمل مع الطرفين على وضع الترتيبات المؤقتة التي من شأنها أن تحسن حياة الناس، لا بد أيضاً من تكريس الجهود لتعزيز الحوار بشأن المركز النهائي للإقليم. وفي هذا الصدد، فإنني أعزم التواصل مع الاتحاد الأفريقي لأطلب موافاتي بمعلومات مستكملة عن حالة العملية. وفي رسالتي المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر التي وجهتها إلى رئيس الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، التمسيت الدعم في النهوض بالتسوية السياسية لمسألة أبيي ومنع تحولها إلى نزاع مجمد. ولا شك أن الظروف

الداخلية الصعبة التي يواجهها كلا البلدين تؤخذ في الحسبان، ولا سيما الأزمة المتصاعدة التي يشهدها جنوب السودان منذ عام ٢٠١٣، والتي تؤثر بقوة على قدرة الحكومة على المضي قدما في عملية صنع القرارات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بمسألة أبيي. غير أنه بعد مرور خمس سنوات على توقيع اتفاقات التعاون في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ والاقتراح الذي تقدم به فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، يتعين على البلدين أن يستفيدا من الآليات القائمة لحل المسائل المعلقة وتنفيذ القرارات. وهذا أمر ضروري من أجل استمرار علاقات حسن الجوار، وتفادي الانزلاق مجددا إلى النزاع. وإنني أشجع حكومتي السودان وجنوب السودان على أن تستفيدا من التقدم المحرز في المجالات الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق بشأن النفط والمسائل الاقتصادية ذات الصلة، وأن تتخذا التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقات الثنائية المعلقة.

٤٩ - وفي وقت سابق من هذا العام، قطعت الحكومتان خطوات واسعة لإعادة تنشيط حوارهما السياسي، بهدف تنفيذ اتفاقاتهما المتعلقة بالترتيبات الأمنية، وذلك بعقد اجتماع استثنائي للآلية السياسية والأمنية المشتركة في شهر أيار/مايو. ومع ذلك، يساورني القلق لعدم إحراز أي تقدم آخر بعد هذا الاجتماع. وأشعر بالتفاؤل لمشاركة الطرفين في بعثات الاستطلاع المتعلقة بإنشاء مواقع الملاحظة المؤقتة الأربعة داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، حيث يمثل ذلك خطوة لبناء الثقة بين الطرفين من أجل الالتقاء وترسيم نقاط عبور الحدود.

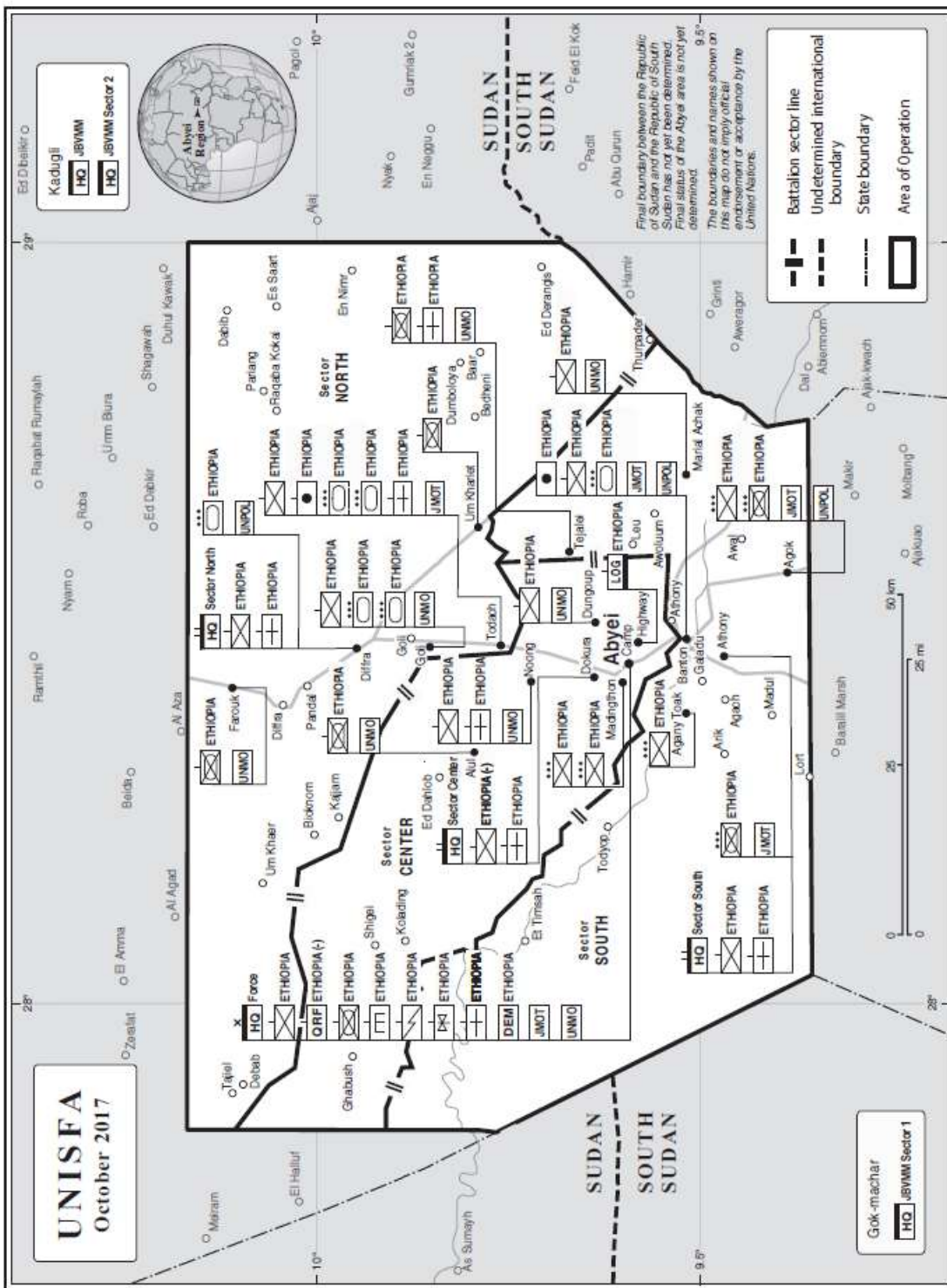
٥٠ - وأشكر وزير الخارجية على رسالتهم المشتركة التي وجهها إلي بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر، والتي أكد فيها على التزامهما بالاتفاقات، وطلبا من المجتمع الدولي أن يستمر في دعمهما. وهناك آمال كبيرة معقودة على القمة المرتقبة بين الرئيسين عمر البشير وسلفاكير، وإنني أحث الرئيسين على أن يجتمعا ويكسرا جمود الوضع الراهن، وذلك من خلال مناقشة سبل إحراز تقدم بشأن مسألة أبيي والمضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال الأمني المتفق عليه. وإن لم يحدث ذلك، فإنني أدعو فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في أفريقيا إلى عقد جلسة استثنائية للآلية السياسية والأمنية المشتركة. وفي السياق نفسه، أدعو مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى بذل كل ما في وسعه لتشجيع الحكومتين على التعاون البناء في حل مشكلتهما.

٥١ - وكما أكد مجلس الأمن خلال مشاوراته السابقة بشأن القوة، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق السودان وجنوب السودان لإظهار تقدم حقيقي في تنفيذ أحكام الاتفاقات المبرمة بينهما بشأن الترتيبات الأمنية في عام ٢٠١٢، لكي يتسنى معالجة المسائل المعلقة بشأن الحدود المشتركة. وإنني أؤكد بقوة أن الحالة ستظل متقلبة ما لم يتحل الطرفان بالمسؤولية في الوفاء بالتزاماتهما القانونية الدولية المترتبة على الاتفاقات، بغض النظر عن الموارد التي توجهها إلى الحفاظ على الاستقرار النسبي في أبيي. وفي هذه الصدد، أدعو مجلس الأمن إلى أن يضاعف جهوده لإجبار الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن تعمل المنظمة بطريقة متعاضة مع الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص وباقي الشركاء.

٥٢ - وعند نظر مجلس الأمن في مستقبل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ومع مراعاة أن الآلية والقوة يعزز كل منهما الآخر، يجب عليه أن يواصل التأكيد على مسؤولية الطرفين الرئيسية عن المضي قدما في الوفاء بالتزاماتهما المنصوص عليها في الاتفاقات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، أحث مجلس الأمن على إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة المحافظة على إنجازات الاستقرار النسبي التي تحققت من خلال عمل القوة، سواء في صون السلم والاستقرار في منطقة أبيي أو في منع المواجهات على طول

الحدود بين السودان وجنوب السودان. فهذه الإنجازات ينبغي حمايتها لكي يتسنى احتواء خطر الانزلاق مجدداً إلى نزاع مسلح دولي الذي أصبح خطراً حقيقياً. ولذلك، فإنني أوصي بتمديد ولاية القوة لمدة ستة أشهر أخرى، يُنتظر فيها أن تحرز الحكومتان كلاهما تقدماً في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات المبرمة بينهما.

٥٣ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لرئيس البعثة بالنيابة وقائد القوة، اللواء تسفاي غيدي هايلمايكل، وعضو القوة على ما بذلوه من جهود للحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة أبيي، في ظروف مليئة بالتحديات. وأود أيضاً أن أشيد بمبعوثي الخاص، السيد نيكولاس هايسوم، وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والحكومة الإثيوبية، على الاستمرار في العمل مع الحكومتين في دعم الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار في منطقة أبيي.



Map No. 4487 Rev. 36 UNITED NATIONS October 2017  
 Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)  
 Department of Field Support